5270 ع

العدد الاول — ثمن العدد ٣٠ صنتيما — السنة الاولى

صوت الفلاح التونسي

جريدة اسبوعية نقابية فلاحية

جامعة للدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين

تبعث المراسلات باسم مدير الجريدة
٤٦ مكرر نهج باب الجديد

« الاعلانات يتفق فيها مع الادارة »

المدير : عبد الرحمن الباجي
الكاتب العام للنقابة الصناعية للفلاحين التونسيين

تونس ـ يوم الاثنين في ١٦ شعبان سنة ١٣٥٢ — وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

صوت الفلاح

طالما اشتكى الفلاح التونسي عدم بلوغ صوته الى المراجع العليا ، مع انه اهم عنصر من العناصر الناشطة التي تقوم عليها حياة البلاد.

فاسسنا هذه الجريدة على بر وحسن نية ونبل مقصد لتكون مقوله ولسانه الناطق بحاجياته المعلن برغائبه الحقة المشروعة.

وطالما اشتكى جهله بالاساليب العصرية والمبادي العلمية الحديثة وتطبيقها على الزراعة بنجاح فهو تراه في حيرة وما اشدها من حيرة لا يدري هل يبقى على الاسلوب القديم مع ما فيه من فساد وقلة جدوى ام يعتنق الاسلوب الجديد بما يحفه من المخاطر والصعوبات.

فاسسنا هذه الجريدة لنحيطه علما بجميع ما حدث ويحدث في الزراعة الحديثة من المبادي العلمية ولنلقنه الاصول الصحيحة المقطوع بصحتها المشهود بنفعها وحسن انطباقها على حالة البلاد مما جرب فصح.

فاذا صدر كتاب بالفرنساوية او غيرها نبهنا اليه وقرضناه ولخصناه . واذا عقدت محلة فلاحية فصلا نافعا صالحا بالمناخ التونسي حولناه الى اللسان العربي بلهجة مفهومة واضحة مبينة . واذا اخترع علماء الزراعة شيئا جديدا ذكرناه في حينه وبينا راينا فيه واعلمنا به قراءنا الافاضل حتى يتصل بعلمهم ويكونوا على بينة من امرهم.

بهذه الوسائل تزول حيرة الفلاح ويتبين له سبيل الرشد ويتضح طريق الهدى فيعلم منهاجه بوضوح وينجلي له المسلك في طريق الفلاحة الجديدة العصرية.

مع كوننا لا نقول بحسن كل شيء في الاساليب الحديثة ولا نعتنق مباديها على الاطلاق وبدون ميز بل ان لنا من تاريخنا الفلاحي ما يؤيد ان اجدادنا العظام كانوا على بصيرة من امرهم، فهم الذين عرفوا طبيعة الارض وجربوا ما يصلح بها من المزروعات وجلبوا اليها من الخارج النباتات والحيوانات التي يمكن استيطانها بهذه الديار . او ما علمت ان تونس كانت على عهد الرومان تزود بلاد ايطاليا من القموح والزيوت وغيرها من النتائج الزراعية حتى لقبت « بمطمور رومة » ؟ . او ما علمت ان العمران بلغ اشده في العهد الاسلامي الزاهر حتى صار المسافر يمشي من القيروان الى المهدية بين الرياض الفيحاء والبساتين الغناء والمنازل الشاهقة ويرتحل من قابس الى طنجة تحت ظل الزياتين

يومئذ كانت البلاد التونسية تزود الاندلس والمشرق من حبوبها وزيوتها وغلالها ورياحينها

فهذا العهد الزاهر الذي كان فيه هارون الرشيد يلبس ثوبه من اصواف غنمنا وطيلسانه من حرير قابس وتهدى اليه زيوت الساحل واعطار رياحين جلولاء هو الذي نريد ان ينفتح للبلاد التونسية من جديد.

فاذا كنا على بينة من المبادي الجديدة في الزراعة وعرفنا المكانة التي كان عليها اجدادنا وما بلغوه من اوج الرقي في العمران الفلاحي والصناعي اتضح لنا المسلك وتبين لنا سبيل الرشد من سبيل الغي.

فهذه هي غاية جريدتنا التي تعاهد الله عليها وتلتزم لقرائها بها التزاما شريفا لحمته صدق الوعد والبر في المقصد.

طالما اشتكى الفلاحون فقدان الصلة بينهم او بين الادارة مما جعلهم يجهلون بيعضهم ويتهاونون بقوتهم ويتغافلون عن العمل الكبير الذي يقومون به في المجتمع.

وقد اسسنا هذه الجريدة لتكون وسيلة للتعارف والتحابب والتقارب بين جميع الذين يشتغلون بالارض حتى يشعروا بوجودهم كعنصر حي ناشط ضارب بسهم واي سهم في ميدان الحياة التونسية

ولتكون ايضا خط صلة بينهم وبين الادارة العليا تنشر مطالبهم وتبلغ اصواتهم ما دامت في دائرة المصلحة العامة قائمة على حسن نية . وتنشر كذلك ما تجيب به الادارة مع بيانه وتوضيحه ان كانت الحاجة ماسة الى ذلك حتى تتظافر الامة الفلاحية مع بعضها لاعانة الحكومة على اتمام مشروع العمران الزراعي وحتى يزول سوء الثقة بين الطرفين ويقع التفاهم الذي هو الغاية المنشودة والذي بدونه لا تستطيع الامة عملا نافعا ولا

حديث الاسبوع

الصندوق الجديد...

لا حديث للنوادي الزراعية اليوم الا عن الصندوق الجديد الذي اسسته الدولة حسبما جاء في البلاغ السفيري المؤرخ في ٢٣ نوفمبر المنصرم امست مسالة الصندوق موضوع اليوم في كافة الاوساط الزراعية . لاسيما وانها اتت بعد شدة الانتظار والصبر الطويل.

وبعد القيام بجهود مختلفة بالمملكة التونسية وفرانسا.

الفلاحون التونسيون يقدرون بمليون ونصف مليون. يضاف اليهم ما هنالك من المعمرين الفرنساويين . وكلا الفريقين في ازمة وشدة ما تركتا مجالا لاحد للتنفس ولا انهما رحمتا ولو واحدا من ذلك الجمهور المحتشد من الفلاحين

الحكومة الهيمنة على القلوب والتمتع بثقة الشعب التي هي الشرط الاساسي في كل عمل.

طالما اشتكى الفلاحون من جهلهم باوامر الحكومة وقراراتها وعدم بلوغ صداها اليهم او وصولها محرفة مشوهة او بعد فوات الوقت اللازم للعمل بمقتضاها او الانتفاع بها

وقد اسسنا هذه الجريدة لننشر فيها جميع الاوامر والقرارات المتعلقة بالفلاحة او التي بها صلة بعيدة او قريبة حتى لا يفوت الفلاح الغرض منها وحتى تتكون لديه مجموعة كاملة من جميع النصوص الرسمية التي تتحكم في الفلاحة وحتى لا يكون الفلاح جاهلا بها لاسيما وان الجاهل بالقانون لا يعذر بجهله.

طالما اشتكى الفلاحون عدم معرفتهم ببعض الاشياء وعدم امكان الاسترشاد فيها.

كأن تشكل عليهم مسالة علمية فنية متعلقة بالفلاحة ففتحنا بابا في جريدتنا للسؤال والجواب كلما ورد لنا سؤال في موضوع فلاحي فنى اجبنا عنه بما تقتضيه المبادي العلمية الفنية . ان شاء الله تعلى

...

وخلاصة القول اننا اسسنا هذه الجريدة على بر وتقوى لتكون لسان الفلاح ومرشده الامين وعونه الصادق وترجمانه المفصح عن مقاصده ورغائبه.

ورجاؤنا من الله ان تكون عند الثقة التي منحنا اياها الفلاحون والتي لا نريد لها دليلا غير اقبالهم جميعا على صحيفتهم التي ستخدم مصالحهم بانتظام

فكيف يمكن ان يكفي مقدار المائة والثمانين مليونا لما يزيد عن المليون والنصف من الفلاحين؟

فاذا كان يراد به وسيلة وقتية فما اغنانا عن الوسائل الوقتية وانصاف الوسائل في حين جد الجد ووقف ارباب الديون موقف الخصوم واستنفد الناس كل ما في الكنانة من اصناف الوسائل . بل قل ان الشقاء قد احاط بهم وتطرق اليهم من انصاف الوسائل والتدابير الوقتية الناقصة وركوب متن التسويف والالتجاء الى الانتظار

واذا كان يراد بها وسيلة حاسمة قاطعة. فاي وسيلة حاسمة لا تعم ما يمكن اتشاله من الحالات الفاسدة التي لن يقطع الرجاء من اقامتها على رجليها سالمة آمنة ؟

يمكننا ان نقسم الفلاحين التونسيين الى ثلاث طبقات . فهنالك الطبقة العليا من ارباب الهناشير التي تزيد عن المائتي هكتار في الشمال . والثلاثمائة في الوسط. فهؤلاء مطلوبون في مقادير تتراوح بين المائتين والخمسمائة الف . والكثير منهم له من الاملاك والعقارات والالات والحيوانات ما يفوت المليون على حساب الاسعار الحالية. بمعنى ان ما لديهم يفوق ما عليهم من الديون. وهؤلاء هم ذووا الحالات القيمة التي يهمنا ويهمهم ويهم الحكومة قبل كل احد ان تتشلهم مما وقعوا فيه لا بسبب التزوج بالنساء الاربعة او تبديد الاموال او عدم النظر في المستقبل كما جاء في بعض التقارير المعروفة المشهورة .

ولكن لانهم اقبلوا على استعمال الالات في بلاد نظامها العقاري غير مستقر وامطارها غير منتظمة واسواقها غير مضمونة وتعاملها قائم على فوائض ربوية فاحشة واهلها محرومون من التعليم الزراعي . ثم هنالك سلسلة من النوائب السماوية المتتالية المتتابعة بشبه انتقام مقدر من عزيز حكيم

ثم هنالك هذه الازمة العالمية التي لم نقع فيها لاننا جنينا بها على انفسنا ولكن لان ماليتنا تابعة لمالية الدولة الحامية وسوق قمحنا مرتبطة بسوق الكانادا وآلاتنا نشتريها من اميركا وبترولنا ياتينا من الخارج وفوسفاط بلادنا نصدره خاما بثمن بخس ونشتريه مخدوما بثمن مرهق فاحش.

فهذه هي الاسباب التي تراكمت من اجلها الديون على الفلاح الكبير . وليس هنالك من اسباب غيرها على وجه العموم.

ولو ان الازمة لم تدرك الفلاح التونسي الا حيث انه يتزوج كثيرا ويبدد الاموال كثيرا لما كانت لتدرك المعمر الفرنساوي وهو لا يتزوج — ان تزوج — الا امراة واحدة وهو مقتصد وناظر في عواقب الامور ومتصف بكل حميد من الصفات الى جانب آثام بني اسرائيل المنسوبة الى كل تونسي بخطا من التعميم . فهذا الفلاح الكبير هو حجر الزاوية للثروة التونسية وهو قوام اقتصادنا ومدار عز فلاحتنا ودرة تاج الزراعة التونسية . فلا ينبغي ان يقضي نحبه حينما يكون مقتدرا على مواجهة دفوعاته والاضطلاع بمسؤولياته اذا وجد اعانة صادقة مخلصة من الحكومة.

ثم ان الطبقة الثانية تتركب من متوسطي الفلاحين . وهؤلاء هم الذين تتركب منهم الطبقة الوسطى الزراعية التي هي اهم قسم من الشعب التونسي واهم قسم من كل شعب يكون. فهذه الطبقة قد تداينت لمثل الاسباب التي ذكرناها قبل. ولسبب اهم واشرف وانبل وهو طموحها الى الاحراز على مكان من الشمس بين مناصب ذوي الطبقة العليا . وهذه عاطفة بشرية شريفة معقولة لا يمكن الا ان يشكروا عليها . ولا يمكن الا ان يشكروا عليها . ولا يمكن لشعب حي الا ان يطمح اليها . بل ما هي الا الحركة التي هي عنوان الحياة ودليل حيوية الامة وتقدمها . فاذا اجتهد اولائك الفلاحون وحاولوا التنقل من الطبقة الوسطى الى الطبقة العليا ثم ان الظروف قد خانتهم فلا تتكون من ذلك جريمة تنسب اليهم ولا يقال عنهم انهم لا يحسنون النظر في الامور لان غيرهم ممن هو اعلم منهم واعرف بمجريات الاحوال في العالم لم يتكهن بالازمة ولا يعلم الغيب الا الله.

وحالة هؤلاء جديرة بالاهتمام . ومع ذلك فلا يمكن ان تشملهم قروض الصندوق الجديد لانهم على قرض بلوغهم السقف منها وهو ١٥ الف فهو لا يوازي ما عليهم من الديون. مع ان ثروتهم الحاضرة تفوت ما عليهم من المطالب برغم تدهور الاسعار . فهؤلاء لا ينبغي ان تباع ارزاقهم باسعار بخسة امام المحاكم وهم واقفون وقفة العاجز . وليكن معلوم الكل ان هذه الطبقة الوسطى اذا تفقرت واضمحلت فانها ستتحول الى طبقة من العمال في زمن سادت فيه البطالة . فاذا لم تستطع ان تكون طبقة عاملة بسبب وجود البطالة فهي ستكون جيوشا متدفقة من الشرد البطالين النهابين المنهوكين بالجوع والامراض السارية.

واما الطبقة السفلى من الفلاحين فهي لا تنتفع من هذا الصندوق الا قليلا اما لان ما لديها من الاملاك لا يوازي ما تقدمه من الطلبات . او لسوء ترتيب النظام العقاري الموجود وعدم ثبوته . او لتقسيم القروض على ثلاثة اعوام مع ان المحاكم غير بطالة ولا مقسمة النوازل على اجال .

البقية على الصحيفة الرابعة

من اسبوع الى اسبوع

سلفات البذر

ان الامر الاساسي الذي يهمنا ويهم الدولة من حيث هي محتاجة الى اقامة ميزان معتدل والسهر على حماية الشعب هو ان يزرع الفلاحون ويحسنوا الزرع لتتكون صابة في هذا الموسم الزراعي يعتمد عليها الزارع لقضاء حاجاته ودفع ديونه ويعول عليها التاجر لقبض ثمن ما باعه وتبنى عليها الدولة ميزانيتها القابلة .

هذا هو الامر الاساسي السابق لكل امر غيره المهيمن على كافة المسائل الاخرى .

فهل نحن واثقون من ان الفلاح سيزرع ؟ وهل ان الدولة واثقة من ان اعوانها الثانويين يطبقون التعليمات التي اتصلوا بها من أعلى كما تستحقه من التطبيق ؟

يجب للحق ان نقول اننا بعيدون عن هذه الامنية بمراحل . وقد كانت غاية منانا ان نرى المراقبين ومراقبي البذر والعمال والمشائخ يبذلون الجهد ويوفرون على الفلاحين اتعابهم ويسهرون على ان ياخذوا الكميات التي يحتاجون اليها باقل ما يمكن من الكلفة وباكثر ما يمكن من الاحسان

ولكن من سوء الحظ ان جبال المكاتيب الواردة الينا والمخابرات التليفونية التي كادت ان تكون متواصلة ووفود المشتكين المتعاقبة قد جعلنا نومن بان الكمية الممنوحة لكل فرد لا توفي له بواجبات الزرع هذا علاوة عن رداءة الزريعة .

والذي زاد الطين بلة ان غالب السلفات لم يقع توزيعها الى الان بحيث ان الفلاحين خدموا وحرثوا وبقوا ينتظرون البذر ليزرعوا . وقد قرب فوات الوقت . فلماذا كل هذا التاخير ؟ الم يكف ان يطفف في كمية البذر ثم يكون البذر من نوع رديء حتى يفوت الوقت على الزارعين ؟

او ليس من مصلحة الكل ان يبذر الفلاح حيث ان في بذره خير التاجر والمتوظف وكل افراد الشعب واعوان الدولة على العموم ؟

سلفات البذر بمجاز الباب

يوم السبت ٢٥ نوفمبر كان موعد توزيع سلفات البذر على مشيختي قبلاط بعمل المجاز . فاستدعى الشيخ والمخازنية جميع الفلاحين الذين يهمهم الامر ليكونوا يوم السبت بالمجاز . فارتحل الناس الى مركز العمل ابتداء من يوم الجمعة ولما كان صباح السبت حضر المراقب المدني واعلم الحضور ان التفريق لا يكون الا يوم الاثنين فتعجب الناس غاية العجب من هاته المباغتة لاسيما والكثير من اولائك الفلاحين اتى من المسافات البعيدة واغلبهم جاء على رجليه وقد ترك اهله وعياله وحيواناته واشغاله وتكبد المشاق بانواعها ثم هو يعلم بعد ذلك ان موعد التوزيع وقع تاجيله بدون سبب . فضج الحضور من ذلك وكانوا زهاء ثلاثة الاف شخص . وتدخل السيد عبد الرحمان الباجي وقال للمراقب ما ياتي :

« هذه مباغتة خارقة للعادة . فالمطلوب من السيد المراقب ان يعرفنا هل ان التاخير باذن من ادارة المال ام من عنديات اللجنة المكلفة بتوزيع سلفات البذر ؟

فاجابه المراقب بان الادارة لم تاذن بالتاخير وانما رات اللجنة انها لا يكفيها الوقت لاتمام اعمالها بالمشيخات الاخرى السابقة فعزمت على التاخير بعد الاجل المعين . ولكن اللجنة انهت اعمالها الآن .

فقال له السيد عبد الرحمان الباجي : بما ان اللجنة قد انتهت من اعمالها بالمشيخات الاخرى فيمكنها الشروع الان في العمل بدون تاخير .

فبان صواب هذا القول للمراقب ووقع الشروع حالا في التوزيع . . . ولكن . . .

. . . ولكن اللجنة كانت مدعوة لتناول الفطور عند بعض الفلاحين . ولا يمكن للمدعو ان يتاخر عن اجل الداعي فبمجرد ما كان الزوال نفضت اللجنة يديها وتوجهت الى دار الضيافة . ولما كان حكم الضيف في يد مضيفه فما انتهت من الاكل وحديث المائدة الا عند الثالثة والنصف . . .

وكان الفلاحون اثناء ذلك يتضورون من الجوع وينتظرون على مثل الجمر ان ينتهي السادة اعضاء اللجنة من المفتحات والمرطبات والمشهيات والمفكهات . . .

ثم وقع الشروع في العمل على الساعة الرابعة وانتهي منه على الخامسة . ثم وقفت الاعمال . . .

لماذا ؟

لان الساعة القانونية لانتهاء العمل قد ازفت . . .

فتدخل السيد عبد الرحمان الباجي من جديد وبين للمراقب ان الاصل ان تكون اللجنة تحت طلب الفلاحين لا الفلاحون تحت طلب اللجنة وان كل واحد من اولائك المزارعين في حالة مادية وادبية لا اتعس منها . فكيف يمكنه البقاء بالمجاز ولا المعيل ولا ماوى ولا ماكل ولا مشرب وهم لا يعلمون ما كان في امر عائلاتهم ولم يؤخذ منهم صرف ولا عدل ؟

وعلاوة عن كل ذلك فكلما ابدى احدهم ملاحظة او حاول التكلم الا وقوبل من طرف الصبائحي بالعصي والجموع واللكن ووقع اخراجه للحال بدون زيادة مفاهمة

وليت ذلك كان مع اعطاء الترضيات ولكن هيهات ان يكون اي فلاح قد فاز بمطلوبه حتى بمقتضى الاوامر الرسمية .

والتعليمات الصادرة من الكتابة العامة للدولة التونسية وادارة المال .

ويظهر لنا من الكميات التي وقع توزيعها ان غالب الفلاحين سوف لا يمكنهم ان يبذروا كما ينبغي بحيث اننا نخشى كثيرا ان لا تكون هنالك صابة في السنة الفلاحية الجارية مطلقا .

ومهما يكن من الامر فنحن نستلفت انظار السيد الكاتب العام وادارة المال الى سوء تطبيق التعليمات الموجهة والى المعاملة الخارقة للعادة التي يقبل بها بعض المراقبين الفلاحين التونسيين .

الذرية الصالحة

يوم الجمعة الاخير بشر الشاب المهذب السيد رشيد الشريف الناظر الفني بالمطبعة التونسية بمولود ذكر سماه على بركة الله « صلاح الدين » فنهنيه بذلك ونسال الله ان يكون هذا الغلام من الذرية الصالحة العاملة لخير الدارين وان يقر به اعين ابويه .

المسامرات الفلاحية

اعتنت النقابة في جملة ما اعتنت به - بتنظيم مسامرات فلاحية كلفت بها بعض الفنيين الخبراء بالشئون الزراعية وذلك لبث المعارف اللازمة بين عموم المزارعين وانارة فكر الفلاح بالمعلومات التي تنفعه في خدمة ارضه والقيام بشئون مزرعته وتنبيهه من الوجهة العامة الى المصالح المشتركة بين عموم الفلاحين وما تحتاج اليه المشاكل الزراعيه من الحل بعد ان توضع على بساط المناقشة .

وهذه المسامرات من انواع مختلفة من حيث الموضوع والمكان . فاما من حيث الموضوع فمنها ما هو علمي بحت يتعلق باحوال الطقس ونظام الجو ومهاب الرياح وعلاقة ذلك بالفلاحة . او ما يتعلق بالمعلومات الفنية في الزراعة . او ما يتعلق بالامراض النباتية او الحيوانية التي يهم الفلاح ان يعرفها ليعالج ما قد يصاب عنده من النباتات او الحيوانات ولاسيما الامراض السارية او الطفيلية التي يجب التحفظ منها لما يخشى منها من القضاء على الدواب والمزروعات الى غير ذلك من المواضيع العلمية الخاصة بها . ومنها ما يكون اعتراضيا . فيطرح المسامر الموضوع او المشكلة الفلاحية ويعالجها من ناحية . فيتصدى له المعارضون ويعالجوها من ناحية اخرى او يبينون وجه الخطا فيما قرره حتى يتضح الحق لذى عينين لان الحقيقة بنت البحث .

واما من حيث المكان فمنها ما يقع بالعاصمة مرتين في الشهر على اقل تقدير . وربما يقع اقل من ذلك اذ كان الفلاحون مشغولين بمزارعهم في ابان الاعمال الزراعية . او اكثر من ذلك اذا كان لهم متسع من الفراغ . ومنها ما يقع القيام به في الجهات الفلاحية الاخرى بحسب الاوقات . فتقع مسامرات في الزيت والزيتون بالساحل في الموسم المناسب وفي التمر بالجريد في الابان اللائق وهلم جرا على هذا القياس .

وقد افتتحت المسامرات بالعاصمة يوم الجمعة ١٠ نوفمبر المنصرم على الساعة الخامسة والنصف بنادي الخلدونية . قام بهذه المسامرة القيمة السيد احمد نجاح الخبير الفلاحي لدى المحاكم التونسية وخريج مدرسة سمنجة الفلاحة . وما ازفت الساعة الخامسة حتى اكتظت قاعة الخلدونية على ما رحبت بجمهور الفلاحين . فقام الكاتب العام السيد عبد الرحمان الباجي وبين الغاية من ايجاد هذه المسامرات الفلاحية وقدم حضرة المسامر وبين ما له من القيمة الفنية وما له من الايادي البيضاء على الفلاحة التونسية ثم قام السيد احمد نجاح وشرع في القاء مسامرته الشيقة . كان موضوعها بيان احوال الجو التونسي ومهاب الرياح ونزول الامطار وعلاقة ذلك بالفلاحة وتاثيرها عليه . ولسنا نريد ان نلخص هذه المسامرة هنا لانها نشرت بكاملها بالنشرة الفلاحيه التي اصدرتها النقابة والتي ستبرز للبيع في هذا الاسبوع . وانما الذي يهمنا هو بيان براعة المحاضر الفاضل مما يقيم البرهان الساطع والدليل القاطع على ان المسامرات اصبحت فنية بتونس وقد تخرج اختصاصيون في السمر . فمنهم من امتاز بالتحدث عن الادب ومنهم عن العلم ومنهم عن الفلاحة .

ونحن نزف بشرى لاخواننا الفلاحين وهي ان السيد عبد الرحمان الباجي الكاتب العام لنقابتهم سيقوم بمسامرة يوم الجمعة المقبل على الساعة الخامسة والنصف موضوعها الشئون الفلاحية سيتعرض فيها لبيان الاحوال الفلاحية الحاضرة وسيتعرض للمشكلات الزراعية مع اعطاء فكرة في وجوه حلولها وايجاد الادوية لهذه الازمة التي اهلكت الزرع والضرع وجعلت الكثير من الناس يتحولون عن خدمة الارض ويلتمسون غيرها من الارزاق .

ولما كنا لا نشك في اهمية الموضوع فاننا نحرض كافة التونسيين - بناء على ان كل تونسي فلاح بالاصالة - على حضور هذه المسامرة القيمة .

ثم نقول بعد هذا ان النقابة بصدد تحضير برنامج للقيام بمسامرات في الافاق قبل دخول شهر رمضان المعظم . وسنبين فيما بعد مواعيد المسامرات والمدن او الجهات التي ستقع بها والموضوع الذي سيطرق . وانما الذي يهمنا الآن هو التخابر مع السلط في الافاق لاعداد المحلات الكافية لايواء جماهير السادة الفلاحين عند التسامر .

ومما يدل على اهمية هذه المسامرات ان الكتابة العامة للدولة التونسية وجهت لنا كتاب شكر على هذا العمل المفيد .

فالى الملتقى ايها الفلاحون !

جامعة الحجرة الفلاحية التونسية

ليوم ٦ شعبان الاكرم الموافق ٢٨ نوفمبر عامي ١٣٥٢-١٩٣٣

الرئيس : السيد الطاهر بن عمار

الاعضاء الحاضرون : السادة الطاهر التوكابري عبد الرحمان اللزام . البشير البكري . البشير الشريف . عثمان بن رحيم . علي السديري . الطاهر بن صالح بن عمار . جمعه السعفي . عبد العزيز الباجي . الحطاب بوحجبه . محمد بن التونسي . علي بن الحاج . عبد العزيز بن الامين . قسطون حداد . محمد نعمان .

الاعضاء الغائبون لعذر : ابوبكر الدبيش . علاله العشي

المستشار الفني : مسيو بسيس

مترجم الجلسة : عبد الرزاق الصباغ

كاتب الجلسة : محمد بدره

الرئيس : بعثنا ايها السادة الى عقد هذه الجلسة الاستثنائية طلب معظم الاعضاء بناء على التحرج الذي رايناه كلنا في الفكر العام اثر اطلاعه على البلاغ السفيري المتعلق باحداث صندوق تونسي للمعاملة وتوثيق الديون وانا نشاء قبل الدخول في جوهر الموضوع ان نقدم بين ايدينا استعراضا نبين فيه اطوار العمل المجهد الذي قام به نواب الفلاحة التونسية من تاريخ استفحال الازمة الى تاريخ اليوم .

كلكم على علم من ان الحجرة الفلاحية ايها السادة صرخت صرخة الاستنجاد منذ عام ١٩٢٩ وقد حاولت بمشاركة نائب فرانسا التوصل الى حل ناجع وسريع لمشكلة توثيق الديون الفلاحية واراني في غنى عن تذكيركم بالجهود القيمة التي بذلها وفد الحجرة الاول حتى استحصل على هاتيك التعهدات الصريحة التي جاء بها المكتوب السفيري المؤرخ في ٣١ اكتوبر عام ١٩٣١ والتي كان وقعها مع الكل وقع الماء المنهمر على الارض العطشاء حيث بعثت فينا الامال من جديد وجعلتنا نؤمن بان معضلة انتشال الفلاح الاهلي انتشالا سريعا وكاملا بشراء ديونه قد باتت مسالة وقت قريب لا شك فيه وان العمليات في هذا الشان ستكون طبق اساليب محكمة للغاية بما يرضى الجميع

ولكن مع الاسف ان تلك التعهدات والوعود او بالحري ان امالنا وامانينا . لم تخرج الى النهار ولم تتجاوز حراتها حبرا على ورق . هذا بالرغم عن مساعي الحجرة الحثيثة التي قامت بها اثر اجتماعاتها المنعقدة في ١٢ افريل وفي ١٩ جويلية وفي ٢٧ سبتامبر عام ١٩٣٢

ثم راينا ان مساعينا هنا لا منشط لها البتة وكنا ولنا العذر في حالة ياس بات . وعندها يممنا باريس وكان ذلك خلال شهر اكتوبر عام ١٩٣٢ وهناك واصلنا الليل بالنهار وعملنا في حمية المستميت ومجهود اليائس طيلة شهرين كاملين اجتمعنا فيهما بالمقيم العام واغلب رؤساء الادارات وعدد عديد من رجال الحل والعقد بالحكومة الفرانساوية واخيرا كان ثمرة مجهودنا ارسال بعثة تاردي التي لم ننس بعد تصرفاتها المسيئة معنا وادعاءاتها المشبوهة علينا ثم تلتها دورة المجلس الكبير في افريل وفيه صادقنا على الاتفاقية المتعلقة باحداث الصندوق التونسي للقروض العقارية والله يعلم ما هي الظروف القاهرة التي ادت بالحجرة الى قبول ذلك المشروع باحترازات مطلقة باتة وعلى اعتبار انه اخف الاضرار ثم تلتها شؤون وحوادث نحن اليوم نخرج منها لنواجه البرنامج الجديد الذي يتهيأ للعرض على المجلس الكبير

وصدر البلاغ المعروف وعلى اثر صدوره اقتبلني جناب المقيم مصحوبا بحضرة كاهية القسم التونسي المجلس الكبير واكد لي عزيمته الراسخة على اعانة جميع اقسام الفلاحين حيث انه يدرك ان البرنامج الحالي لا يفيد الا النزر القليل من صغارهم ومتوسطهم الا انه لم يسه بالمرة عن بقية الاقسام الاخرى الذين سينظر في اسعافهم بمجرد مصادقة المجلس الكبير في شهر مارس المقبل على ميزان معدل وتمكينه من جعل قرض قدره ثلثمائة مليونا من الفرنكات يرصد لانقاذ هاتيك الاقسام

وعلى كل فقد اعلمنا جنابه انه يمكن الشروع في عمليات توثيق الديون بداية من جانفي المقبل بمجرد اتمام توحيدا مؤسسات المعاملة الفلاحية

كما اعلمنا ان مشكلة البيوعات العدلية المهولة هي الان محل اهتمامه حتى يتوصل الى ايقاف تيارها الوخيم

والان ايها السادة وقد فرغت من استعراض ما مضى وبينت لكم اين نحن اليوم فما عندكم من الراي في موقفنا الراهن الدقيق

الا اننا تجاه البرنامج الجديد والتعهدات المدققة التي فاه بها جناب المقيم العام الذي يعرف الكل اخلاصه وتفانيه في مشروع انقاذ فلاحتنا . نريد منكم ان تسطروا لنواب الحجرة بالمجلس الكبير البرنامج الذي يجب ان يسيروا عليه في الدورة الاستثنائية المقبلة

السيد عثمان بن رحيم : ان بلاغ ٢٣ نوفمبر ايها السادة قد ادخل على فلاحة باجة وملحقاتها اندهاشا وياسا لا مزيد عليهما . واصبح املهم في المستقبل ميؤسا منه .

السادة : قسطون حداد وعلي السديري والطاهر بن صالح - وذلك هو نفس ما حصل

بجهاتنا نحن فالحزن قد شمل الكل والكل اصبح لا ضمان له في المستقبل بحال

السيد الحطاب بوحجبه : حقيقة ان بلاغ ٢٢ نوفانبر غير صالح بالمرة ولا اتى بالحل المنتظر منذ سنين . بلا قد فت في الامال الفلاحية بالكلية وحتى الصغار منهم ضرورة انه يندر الندرة كلها ان نجد اليوم فلاحا لم يتعد ما هو مطلوب به المائة والخمسين الف فرنك المحددة في البلاغ واذا كانت هنالك نتيجة له فهي بدون شك ايقاض الدائنين الذين سكتوا حتى الساعة ليجروا بمديونيهم الى المحاكم المفلسة . ولا يبعد اليوم الذي سنرى فيه ضيق المجالس العدلية عن بيوعات هؤلاء التعساء والمناداة على الاملاك والرباع في الاسواق العامة اين تباع السوائم والانعام . ان الحالة احرج مما تظهر واني بالرغم عن ذلك اريد ان انادي مرة اخيرة بعدالة وانسانية الحكومة التي لا يخفاها ان انتزاع الاراضي من ايدي الفلاحين لم يترتب عليه التقويت المادي بل تجاوزه الى الاضرار بحال الامة الادبي وكم هي المآسي المزعجة التي لم تتعرفها قبل باتت تقرع اسماعنا بين اونة واخرى فبالساحل وبغير الساحل سجلت انتحارات عده جاءت على اثر تفليس اصحابها ولا يخفى ان المسلم لا يلجا بسهوله الى هذه النهاية

رجال ايها السادة في عز كهولتهم يموتون قهرا عند ما يرون ان املاكهم وتراث ابائهم واجدادهم يباع عنهم غصبا بابخس الاثمان . وهذا المرحوم خليفة بن اللافي الفلاح المعروف بزغوان قد ختمت انفاسه بعد يومين اثنين من صدور الحكم عليه ببيع منقولاته . ولنا في هذا المجال امثلة كثيرة لا نعرف معها كيف تكون العاقبة . وكيف يتصور المآل

السيد البشير الشريف : ان الرسوم العقارية نادرة بجهتي واستعداد الفلاح للمعاملة ضعيف جدا ولكن بالرغم عن كل ذلك فاني اراني مساقا بالواجب النيابي المقدس الى التضامن مع بقية زملائي اعضاء الحجرة لان اتحرج انا ايضا مما جاء به البلاغ عن المؤسسة المالية التي ترقبها الكل بصبر فارغ وامل منهوك .

السيد البشير البكري : ان كبار الفلاحين مدينون في الغالب باكثر من خمسماية الف فرنك ولهذا فليس لهم ان يؤملوا خيرا في هذه المؤسسة . وكذلك متوسطوهم حيث ان ديونهم بالفعل تزيد عن المائة والخمسين الف فرنك ولا تنسى ان هذين النوعين هما اللذان يجهزان اكثر الميزان بما يدفعانه له من الاتاوات والضرائب وانهم يساندون اغلبية صغار الفلاحة . فاذا قضي على الاولين . فالقضاء على الاخرين ضربة لازب ولهذا فاني اقترح ان تحرر الحجرة فكرة صالحة في الموضوع تحشر فيها جميع اصناف الفلاحين للاستفادة من هذه المؤسسة وتواجه بها جناب المقيم الذي لا يشك الكل في اهتمامه بذلك

السيد عبد العزيز الباجي ، هذا البلاغ الذي اذاعته فينا الصحافة يجعل مؤسسة اليوم منتقدة من اوجه ثلاثة

اولها : لانها تحرم من الاستفادة كل من زادت ديونه عن المائة والخمسين الف فرنك وهم الذين يتحملون اكثر من سواهم باعباء الميزان

ثانيها : لان عمليات الصندوق يلزم لاتمام تنفيذها ثلاث سنوات كامله

ثالثها : لان التنقيحات التي طلبها المجلس الكبير في دورته الاستثنائية الاخيرة عند ما قدم له مشروع الصندوق الرهني بقيت — كما اذاعه البلاغ — حبرا على ورق . والاخص في ذلك ما يتعلق منها بمعاملة ارباب الاملاك على الشياع . مع العلم بان تسعين في المائة من ملاكة الجهة الثالثة املاكهم على الشياع ولا ادل على ذلك من المطالب المقدمة للجان الصلحية . فالمسالة والحالة ما ذكرنا لا فائدة فيها ولا خير يرجى منها .

السيد محمد بن التوني : ولم تشمل ايضا في عديد المستفيدين الفلاحة الذين يملكون بمقتضى عقود تستند الى حجج عادلة نعطيها قوة لاجدال فيها . مع ان هؤلاء جديرون بالالتفات مثل غيرهم

الاستاذ نعمان : عند ما احس الفلاحون بالخطر . اي منذ ثلاثة اعوام قام نوابهم وخاطبوا المراجع العالية في الموضوع وارسلوا وفدا للديار الفرانساوية . فانكرت اولا المراجع العالية وجود الازمة ثم عادت فاعترفت بها . ودارت وقتئذ المناقشة في مقدار المال الذي يلزم لانتشال الفلاحة وقع الاتفاق بعدها على ان لا اقل من الاربعمائة مليونا ترصد لهذا الامر

ومضى على ذلك اعوام ثلاثة واستعجلت الازمة الى الحد الذي تعلمون . اذن فكيف تكفي هذه المائة والثمانون مليونا ؟

على كل ان هذا القدر لا ينقذ الا قسما صغيرا من المعمرين الرسميين اما المتوسطون والكبار فقد ضحوا تماما

ولذلك فاني اقترح المفاهمة مع المراجع الايجابية في تنقيح لائحة المشروع وايجاد المال الكافي لانقاذ الفلاحة من الاخطار

السيد علي ابن الحاج : ارى انه لا بد من بسطة في مشكلة توثيق الديون الفلاحية والصعوبات التي لاقتها الحجرة عند محاولة حلها .

وذلك ان حجرتنا كانت اقترحت تسهيلا لمامورية الحكومة اما بشراء الديون الفلاحية او تدخل الحكومة لدى الدائنين الذين هم في نفس الامر والواقع بنوكنا المحلية للاستحصال على تقسيط تلك الديون

وسعيا وراء هذا الحل الاخير كان في العزم ترسيم مليونين من الفرنكات في الميزان العام لضمان ما عسى ان يطرا على المؤسسات المالية من الخسائر

وقد وقع اختيار الحجرة على هذه الكيفية ازاء الصعوبات التي تلاقيها الحكومة لايجاد الاموال اللازمة لتنفيذ برنامج شراء الديون الفلاحية .

فالحجرة لم تفتا عن تاييد هذه النظرية حتى هذه الايام واذا بنوا بها يعمدون الى المصادقة على لائحة الاتفاقية المعروضة اثناء الدورة الاستثنائية التي عقدتها الهياة المذكورة في شهر جويلية الفارط وقد كان ذلك لكون المدير العام للمالية اكد لهم تاكيدا باتا صريحا . ان المؤسسة الجديدة يمكنها توحيد جميع الديون الممكن شرائها بدون حد والشروع في اعماله بعد اجل لا يتجاوز الستة اسابيع .

ان البرنامج الذي لا تبلغ جميع عملياته الا مائة وثمانين مليونا ليس من شانه انقاذ اي قسم من اقسام الفلاحين . حيث ان كبارهم ومتوسطيهم الذين كانوا على مقتضى نفس تصريحات المدير العام للمالية لا يمثلون الا ستة في المائة من كامل الفلاحين التونسيين . لا يمكنهم بحال الالتجاء الى هذه المؤسسة وذلك لان الديون التي هم مدينون بها تتجاوز دائما المائة والخمسين الف فرنك . اما صغار الفلاحين اي الذين يحرثون اقل من عشرين هكتارا فليسوا مدينين الا للشركات الاحتياطية والديوان العمومي للمعاملة الفلاحية ولا حاجة لهم حينئذ للالتجاء الى صندوق المعاملة والتوثيق المزمع على احداثه .

واني في الختام اطلب من الحجرة ان تلح على جناب المقيم الذي امدته ولا زالت تمده بالثقة التامة بان يعمل لدى البنوك المحلية لافهامها وضيفتها الحقيقية في هذه البلاد التي ربما اساء سمعتها كون اقتصادها مهددا بهذه الصورة المهولة وهي تعمل في سبيل مضارباتها بدون ان تهتم باي شيء اخر .

وعليه فاني ارى ان من واجب الحجرة التمسك ببرنامجها الاولي اي تقسيط الديون الفلاحية وتوحيدها تحت مراقبة الدولة وضمانها وباعانة البنوك المحلية حيث ان سمعة تونس المالية قد شوهها في العالم بعض المغرضين من الانتفاعيين .

السيد عبد الرحمان اللزام : اعترض انا ايضا على البرنامج الجديد ولا اريد الا الاعتماد على التصريحات التي فاه بها جناب المقيم العام لرئيس حجرتنا ولذلك اقدم اقتراحه الآتي :

بناء على ان الحكومة التزمت بتوحيد ديون جميع الفلاحين لا استثناء غير مرة وباصرح بيان لا سيما بالمكتوب السفيري المؤرخ في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣١

وبناء على ان البرنامج الجديد يخصص في الجملة مائة وثمانين مليونا من الفرنكات لعاملاته الاولى مع الفلاحين التونسيين والفرنساويين بينما اعترف ان لخاصة الاولين كان يلزم في عام ١٩٣١ اربعمائة مليونا من الفرنكات .

وبناء على ان البرنامج الجديد يحدد القروض بمائة وخمسين الف فرنك بينما القديم لا يقتضي شيئا من ذلك .

وبناء على انه لا يستفيد من قروض الصندوق المزمع على احداثه الا طائفة ضئيلة من الفلاحين .

فالحجرة الفلاحية التونسية للجهات الشمالية المجتمعة بجلستها الاستثنائية ايام ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ نوفانبر سنة ١٩٣٣ ترى من واجبها ابداء اعترافها بالجميل لجناب المقيم العام لما بذله من الجهود سواء بتونس او باريس في سبيل غاية صعبة التحقيق جدا تقترح ما ياتي :

اولا — ان تعم جميع قروض الصندوق المزمع على احداثه كافة اصناف الفلاحين لا سيما ملاكي الرباع المشاعة الذين هم اغلبية ساحقة بالشمال وبالاخص الجهة الثالثة منه .

ثانيا — ان تخصص المائة والثمانون مليونا المعينة لكامل العمليات في سبيل انقاذ الحالات المضرورة اكثر من غيرها بدون ميز ولا تقسيط المبلغ المذكور على ثلاثة اعوام . ولا تحديد اجال قانونية لتقديم المطالب . وذلك كله ريثما يتم قرض الثلاثمائة مليونا بعد المصادقة على الميزان المقبل من طرف المجلس الكبير .

ثالثا — ان يقع تلافي الخطر الا وهو انتزاع الملكية من ايدي سكان البوادي التونسيين وذلك بارجاء البيوعات العدلية والمناجزة باحداث ديوان

احداث صندوق تونسي

للمعاملة وتوحيد الديون

ان النظر في المشروع الذي استقر عليه راي المجلس الكبير في شهر جويلية سنة ١٩٣٣ قد ادى الحكومة لايجاد طريقة لتطبيقه مخالفة للتي قررت سابقا وبموجب ذلك قد حررت لائحة اتفاقية جديدة وهي المدرجة بصفة ملحق لهذا التقرير واليكم ما انطوت عليه بصورة اجمالية :

احدثت شركة خفية الاسم ذات راسمال قدره فرنكات ١٠٠٠٠٠ بدون مشاركة الدولة تتقاضى الشركة المذكورة عن سعيها اجرا متالفا من فائض محدود والغرض من هذه الشركة اقتراض الاموال اللازمة لها وانجاز القروض الشخصية وتتبع خلاص الاقساط السنوية وهي تتدخل بصفة مؤسسة مجعولة لا للتصرف فقط وليس لها ادنى رأي تبديه في منح القروض او في تعيين مبلغها . وفي مقابلة ذلك فهي لا تتحمل بادنى خسارة في العمليات التي تجري بواسطتها وتتولى الدولة تسديد مصاريف التصرف في صورة ما اذا تجاوزت المقابيض غير ان جميع المصاريف الموما اليها ينبغي ان يمضي بالمصادقة عليها نائب عن الدولة

تمنح القروض الشخصية باعتبار فائض قدره خمسة في المائة ويقع استهلاكها في ثلاثين عاما على الاكثر ويقع النظر فيها ومنحها على يد لجنة ادارية تقدر بمعاضدة نواب البنوك بصفة استشارية قيمة التوثقات المعروضة وتعين مبلغ القروض المراد منحها لحد فرنكات ١٥٠٠٠٠ بالنسبة لكل مقترض

تعد القروض خاصة لتوحيد ديون المقترضين وهي تسلم بقرار من الكاتب العام للدولة التونسية الذي ياذن من جهة اخرى باجراء وسائل التتبع والتنفيذ الواجب سلوكها نحو المقترضين الذين يخلون بالتزاماتهم .

ثم ان برنامج العمليات موزع على ثلاث كرات سنوية ذات ملايين ٦٠ الواحدة ويستنتج من هذه البيانات ان الدولة تحتفظ لنفسها بحق تقرير منح القروض وما عسى ان يتشأ عنها من الخسائر بحيث ان التاسيسات التعاملية الكبرى المتالف منها الصندوق لا تمد الحماية الا بمعاضدة فنية محضة

ومن ناحية الميزان فان التراتيب الجديدة تقتضي التدابير الاتية :

ان الحكومة تضمن في التكاليف المالية للصندوق وتتولى كفالة مصاريفه العمومة وهذا الضمان يفضي بالنسبة للدولة لخسائر ينبغي بالبداهة ان يتحمل باعبائها الميزان وهي تقدر بفرنكات ٥٥٠٠٠٠٠ بالنسبة لعام ١٩٣٤ الذي هو العام الاول من الشروع في العمل . وحيث ان الاعتمادات المرسمة الان بالميزان لهذا الغرض لا تبلغ الا فرنكات ٣٠٠٠٠٠٠ فمن المتحتم ترسيم اعتماد جديد من الان بميزان سنة ١٩٣٤ قدره فرنكات ٢٥٠٠٠٠٠ ليتسنى للصندوق الشروع في عمله بدون توان وليتيسر للدولة ضمان القروض اللازمة لامداد الصندوق المذكور بما يلزمه من المال

واذا تبين عند غلق حساب سنة من السنين ان ضمان الدولة لم يحتج اليه لحد كامل الاعتماد المرسم كيف ذكر فان هذا الاعتماد يسفر عن فاضل يمكن تخصيصه للقيام بمصاريف ذات فائدة اقتصادية او اجتماعية .

اتفاقية

وقع الاتفاق الاتي بين الدولة التونسية التي يمثلها السيد الكاتب العام للدولة التونسية

وبين الصندوق التونسي للمعاملة وتوحيد الديون وهو شركة خفية الاسم بصدد التكوين ذات راسمال قدره مائة الف فرنك مقرها الاجتماعي بالحاضرة ويسمى كما ياتي « الصندوق » الذي يتداخل باسمه ويضمن فيه البنك العقاري للجزائر والايالة التونسية الذي هو شركة خفية الاسم ذات راسمال قدره مائة وخمسون مليونا فرنكا مقرها الاجتماعي بالجزائر يمثلها مسيو

الفصل الاول — يتعهد الصندوق بان يمد مساعدته لابرام والتصرف في القروض المعدة لشراء ديون الفلاحين على الشروط المقررة بالامر العلي المؤرخ في .....

القصل الثاني — تنجز القروض المراد منحها على الصورة الاتية :

يقع النظر في مطالب القروض من طرف اللجنة الخاصة المشار اليها بالفصل من الامر . ولهذا الغرض يمد الصندوق اللجنة بجميع وسائل التقدير التي يمكنه التحصيل عليها في شان قيمة التوثقات المعروضة ومبلغ القرض الذي في الامكان منحه

ينظر الكاتب العام لحكومة الحماية فيما ينبغي اجراؤه في كل مطلب قرض

يتضمن قرار الكاتب العام على الاخص بيان مبلغ القرض ومدته ويعين المبالغ المراد توزيعها بعنوان بقية حساب على كل من الغرماء

يقع اعلام الصندوق بهذا القرار وهو يتخذ التدابير اللازمة لانجاز القرض وخلاص الغرماء في اجل نهايته شهر من تاريخ الاعلام

تبرم القروض باسم الصندوق الذي يقبض الفوائض والاستهلاك ويراقب تنفيذ الالتزامات التي يتحمل بها كل مقترض

عين فائض القروض لخمسة في المايه في السنة ولا يمكن ان تتجاوز مدة الاستهلاك ثلاثين سنة تدفع الفواض والاستهلاك بحساب كل ستة اشهر متساوية

وكل قسط عن ستة اشهر لم يخلص في ابانه يترتب عليه فائض بكامل الحق يبلغ ٧ في المائة في السنة ابتداء من تاريخ وجوب الدفع

الفصل الثالث — تتولى الدولة امداد الصندوق بما يلزمه من المال لعملياته سواء بوضع رؤوس الاموال على ذمته او بتخويل ضمانه لما عسى ان يبرمه الصندوق من القروض

يتبع

استرجاع الاراضي الاهلية حسب طلب المجلس الكبير ومصادقة الحكومة عليه منذ شهر جويلية الفارط .

الرئيس — اني اضع هذا الاقتراح على التصويت .

الجميع — صادقنا عليه

السيد الطاهر التوكابري — اني اقترح ان يسلم هذا الاقتراح لجناب المقيم عموم اعضاء الحجرة

الجميع — وافقنا

ثم رفعت الجلسة على الساعة الثانية عشر وعشر دقائق .

بنك

التعاضد المالي التونسي نهج القصبة عدد ٢٠٨

ان هذا البنك هو احسن مصرف اهلي يساعد ويعاضد التجار التونسيين بالاعمادات المالية وغير ذلك من انواع الاسعاف مع الاستعداد التام للقيام بالاعمال التي تقوم بها سائر البنوك من تصريف الحوالات واستخلاصها وتامين الاموال بارباح معتبرة وبغاية السرعة والانجاز قضايا ودفعا مع المجاملة والمعاملة الحسنة

ايها الفلاحون

اشتركوا في نقابتكم — اشتركوا في جريدتكم

بثوها في كل الاوساط — اهدوا اشتراكا فيها لاصدقائكم

اجعلوا ابناءكم يطالعونها — طالعوها انتم انفسكم

فان فيها مرغوبكم وقضاء حوائجكم !

مطالعة عدد واحد تكفي لاقناعكم بهذه الحقيقة

يد الله مع الجماعة !

اليومية التونسية

قد انجز طبع اليومية التونسية لسنة ١٩٣٤ وقد جاءت مثل عادتها السنوية بل احسن وافيد حيث انها زيد فيها مباحث رائقة واتقان عجيب وهي تشتمل على التواريخ العربية والاعجمية والافرنجية وخلف كل ورقة منها من الابيات الشعرية الرائقة المتضمنة للنصائح الحكمة والمواعظ واللطائف الادبية والنكات الظريفة وهي موضوعة على كرضونة كبيرة بهية الزخرفة ومزدانة بصورة الحضرة العلية دام عزها وعلاها وبها جدول اشهر السنة العربية والافرنجية بحيث اذا اراد الانسان مراجعة يوم فارط او مقبل يجده بغاية السهولة وثمن المائة الجملة قرنكات ٢٥٠ يضاف على ذلك اجرة البريد لمن يطلبها من العمالة او من الخارج ويكون الطلب مصحوبا بنصف القيمة

تطلب من المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧ بتونس تليفون ١٠٨٦ ومن المكتبة العلمية لصاحبيها السيدين محمد الامين واخيه الطاهر بنهج الكتبية عدد ١٢ تليفون عدد ١١-٣٤

لما كانت هذه الجريدة يطالعها الجمهور الكبير من الفلاحين . وهي تباع بالاسواق الدورية في كافة جهات المملكة فمن مصلحة التجار الذين لهم مصالح مع الفلاحين ان يعلنوا عن بضائعهم في جريدتنا.

ان هذه الجريدة هي لسان حال الفلاحين وهي تخترق كافة الاوساط الفلاحية فمن شاء ترويج بضاعته في هذه الاوساط فما عليه الا ان يعلن فيها.

ان الاعلان في هذه الجريدة ثابت الايراد

La Publicité dans notre journal qui est organisé spécialement pour pénétrer dans tous les milieux agricoles est rendement certain.

Donnez-nous vos annonces

La Publicité dans notre journal fait vendre.

الصندوق الجديد...

(بقية ما بالصحيفة الاولى)

ويظهر لنا ان الحالة اذا لم يقع تلافيها بعمل حاسم فلا تلبث عشية اوضحاها حتى تضمحل الطبقة العليا او تتحول الى طبقة وسطى من نوع ردي وقليلة العدد وستتحول الطبقة الوسطى الى طبقة من العمال البطالين . اما الطبقة السفلى فسيتكون منها جيش من المتشردين يجوبون الافاق ويحيرون راحة البوادي ويسكنون في « اكواخ البيدونات » في احواز المدن.

نقول هذا ونحن نعلم ان لنا مقيما كلما خاطبناه الا وبرهن لنا عن ان المسالة الفلاحية هي شغله الشاغل وكلما القى خطابا الا وذكر فيه بان امنيته ان يجلس الى الزارع يسمع شكواه ولعلنا بذلك احيينا ان نكفيه المؤنة فنبلغه شكوى الفلاح ونذكر له الحالة بدون كتمان او استعمال انصاف العبارات لاننا عرفنا منه الرجل الصريح الذي لا يحب الا الحالات الواضحة والعبارات المفصحة والنظر عينا الى عين والتفاهم قلبا الى قلب.

ان البلاد التونسية محتاجة الى نصف مليار من المال الناض . وان الثقة اللازمة للتحصيل على هذا المقدار يمكن ان توجد بسهولة — لا بادخال الشك على حسن نية التونسي في الخلاص ولكن باظهار حسن النية في الاعمال كلها اكانت صادرة من الشعب او من الحكومة.

ليس هنالك تونسي واحد يابى ان يخلص ذمته مما عليه من الديون . وليس هنالك تونسي يقدر ان يدفع فلا يدفع . فالتونسي كان احسن مجتبي عندما كان ذا مال . اما والعسر قد عم وفرغت الجيوب فمهما كانت ارادته الطيبة للدفع الا وعجز عن ذلك لقلة ما في اليد . والمطلوب في الصدد ان تراجع الادارة ازمة خلاصها في زمن اليسر فتمنح التونسي الثقة التي منحها اياها . وفي ذلك سر النجاح .

قد رزقت المملكة بمقيم مريد رشيد يحب سياسة الخبز وينوى ايجاد سياسة فلاحية تونسية . فالمطلوب منه ان يقيم الفلاحة على رجليها اولا ثم ليعمل بعد ذلك على تطهير النظام العقاري واقرار البدو بالارض . اما ان ينتشل مليونا ونصفا من الفلاحين . بمائة وثمانين مليونا من الفرنكات موزعة على ثلاثة اعوام فهذا ما لا يمكن مطلقا . ولا يساعده عليه الواقع بالرغم عن ارادته الطيبة.

الكتب الزراعية

نشرت ادارة الفلاحة التونسية جملة كتب فلاحية بالعربية يمكنك اخذها مجانا من تلك الادارة سنبين البعض منها في هذه الفقرة :

١ - زراعة الدخان بالوطن القبلي — دراسة في اربع صحائف نشرت سنة ١٩١٨

٢ - طريقة جديدة في الزراعة بالاراضي الجدباء — في ١٢ صفحة سنة ١٩١٩

٣ - غراسة الاشجار المثمرة بالمملكة التونسية — في ٢٠ صفحة سنة ١٩١٥

٤ - زراعة الكاكوية بالعمالة التونسية — ٨ صحائف سنة ١٩١٢

٥ - زراعة البطاطة بالايالة التونسية — ١٦ صفحة سنة ١٩١٨

٦ - زراعة البقول المغذية بالمملكة التونسية — ٢٦ صفحة سنة ١٩١٨

٧ - زراعة الزيتون بالمملكة التونسية — ٤٥ صفحة سنة ١٩١٣

٨ - زراعة البطاطس بالايالة التونسية — ١٦ صفحة سنة ٢٩٣٠

٩ - زراعة السمسم (الجلجلان) — ٨ صحائف سنة ١٩١٣

١٠ - خلاصة في زراعة القطن — ١٢ صفحة سنة ١٩١٣

١١ - غراسة التين بالايالة التونسية — ١٢ صفحة سنة ١٩١٥

١٢ - خلاصة في غراسة الزيتون قدمت للمؤتمر الرابع الامي الذي انعقد بتونس وسوسة وصفاقس سنة ١٩٢٠ لدرس احوال الزيت وزراعة الزيتون — ٨٢ صفحة سنة ١٩٣٠

١٣ - خلاصة في زراعة الخضر بالمملكة التونسية - ٢٨ صفحة سنة ١٩٢٨

١٤ - كيفية ابادة الفار بالمزارع - ١١ صفحة سنة ١٩٢٩

١٥ - خلاصة في تربية دود الحرير - ٨ صحائف بدون بيان تاريخ النشر

١٦ - غراسة شجر القوارص - ٨ صحائف بدون بيان تاريخ الطبع

وهنالك رسائل اخرى نشرها قسم المصالح والتعليم الزراعي بالادارة الفلاحية سنتحدث عنها في مناسبات اخرى .

وانما نقول من الان ان من واجب كل فلاح ان يقتني هذه الرسائل لانها مفيدة جدا حتى يمكنه ان يكون لنفسه مكتبة زراعية تامة بقدر الامكان

هذا واننا راينا ادارة الفلاحة طالما نشرت مباحث قيمة باللسان الفرنساوي دون ان تهتم بنقلها الى اللغة العربية . مع ان معظم المزارعين الذين يهمهم الامر لا يحسنون غير اللسان العربي . وفوق ذلك فان الادارة لم تبث هذه النشريات كما ينبغي في الوسط الفلاحي . بحيث ان اكثرية المزارعين غير مطلعين عليها . ولهذا نطلب من السيد مدير الفلاحة ان يوزع جانبا منها على الفلاحين كي تعم بها الفائدة .

جمعية المؤلفين والكتاب التونسيين

مجهود هائل

السيد محمد المرساوي معروف في الاوساط الادبية والفنية معروف بنشرياته التي كان يصدرها من حين لآخر وبدراساته التي ملا بها اعمدة الصحف المسرحية والادبية في تونس ومصر . وقد اعد موضوعا شيقا هو موضوع القصة في الادب الحديث ليسامر به يوم الثلاثاء ٥ الجاري على الساعة السادسة مساء بقاعة جمعية قدماء الصادقية بنهج دار الجلد عدد ١٣ فنلفت نظر الادباء الى هاته الفرصة كي ينتهزوها .

الكاتب العام : عثمان الكعاك

زراعة المشمش بالمملكة التونسية

نشرت ادارة الفلاحة كتابا باللغة الفرنسوية في زراعة المشمش بهذه الديار . وهو رسالة في القطع الكبير تتركب من ٤٦ صحيفة مع الصور والجداول فاحببنا نقل اهم ما فيها الى اللسان العربي حتى تعم الفائدة الى الفلاحين التونسيين :

يرى العلماء ان اصل شجر المشمش من بلاد الصين وهو منتشر بشمال الهند وبلاد فارس والارمن وجميع البلدان الواقعة على البحر المتوسط مثل تونس والجزائر والمغرب واسبانيا وفرانسا وايطاليا واليونان وتركيا والشام ومصر وطرابلس وهو ينجح في البلاد المعتدلة الحرارة . كما ان المنطقة التي يوجد فيها المشمش هي عين المنطقة التي يوجد بها الخوخ على سبيل التقريب .

وقد ذكر الاستاذ هودسون ان المملكة التونسية تعد مائتي الف شجرة من المشمش منها ١٥٠٠٠٠ قد اطعمت وهي تنتج سنويا ٣٠ الف قنطار من الغلة واهم الجهات التي يوجد بها المشمش هي احواز بنزرت الى نهاية بلد راس الجبل ثم جميع الجهة الكائنة بالجنوب الغربي من الوطن القبلي ثم جهات سوسة وصفاقس . كما توجد ايضا مراكز اخرى يكثر بها المشمش متفرقة في انحاء المملكة . غير ان صفاقس وراس الجبل هما المكانان الذان ينتجان اكثر من غيرهما ويزودان سوق تونس من المشمش واليك الجدول البياني عن السنوات الخمس الاخيرة :

١٩٢٨	—	٢٥٩٫٨٨٠ كيلو
١٩٢٩	—	٤٥٦٫٧٥٠ »
١٩٣٠	—	٣٨٧٫٥١٥ »
١٩٣١	—	٤٨٠٫٠٨٥ »
١٩٣٢	—	٤٣٨٫٤٩٥ »

هذه الكميات كلها يستهلكها السوق الداخلي بحيث اذا جاءت صابة كبيرة في عام من الاعوام فان سعر المشمش ينحط كثيرا لعدم وجود سوق في الخارج يقع الوسق اليه .

ومع ذلك فمن الممكن نشر زراعة المشمش اذا تمكنا من ايجاد اسواق في الخارج . وذلك لان اسبانيا هي البلاد الوحيدة التي تزود باريس من المشمش من ٢٠ ماي الى ١٥ جوان فترسل اليها من ٥٠ الى ٩٠ طرناطة . فيمكن لتونس ان تسبق الى فرانسا قبل ذلك الوقت فتبدأ في تاريخ ١٠ ماية وهو الزمن الذي تتحمل فيه الغلة الاولى الوسق وتصل الى فرانسا ناضجة وفي شهر ماي تكون الاسعار بباريس مرتفعة بحيث تسمح بتحمل مصاريف النقل مع وجود ارباح طيبة للفلاحين

واما المشمش الشايح فانه يتمتع بوجود سوق نافقة واسعة جدا . كما ان الاسعار الجاري بها تجعل هذه الصناعة رابحة ذات مداخيل طيبة وذلك لان تشييح هذه الغلة يمكننا من اختزانها بحيث يمكن تربص الفرص لارتفاع الاسعار وعدم الاحتياج لبيع الغلة باي ثمن خوفا من فسادها .

والظاهر لنا انه لا خوف علينا من فرط الانتاج في هذه الناحية لان استعمال المشمش الشائع منتشر انتشارا خارقا للعادة في جميع بلدان العالم ولا سبيل الى ان نخشى ان تكسد سوق هذه السلعة . وكذلك ان المشمش يمكن بيعه لاصحاب دكاكين الحلويات او حتى لصنع الحلويات المنزلية مثل المعجون والخشاف والمركب وغير ذلك من الحلويات التي نستعملها في منازلنا او نشتريها من الحلوانية .

وبناء على ما بيناه من اسباب رواج المشمش في جميع حالاته وكافة صوره فان مستقبل هذه الشجرة لهو زاهر بالمملكة ويمكن للفلاحين ان يتعاطوها بكل نجاح ان شاء الله تعلى

وفي اعداد مقبلة تكمل بقية البحث .

المدير وصاحب الامتياز :

« عبد الرحمان الباجي »

المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧ بتونس